الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.36

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
12 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة كاجاس (نائبة الرئيس) ..... (هنغاريا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (*تابع*)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19090X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد غونارسون (أيسلندا)، تولت السيدة كاجاس (هنغاريا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/72/40 و A/C.3/72/9) *(تابع)*

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (*تابع*) (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523 و A/72/540)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (*تابع*) (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/322/Corr.1 و A/72/382 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/72/556 و A/72/580–S/2017/798 و A//72/581– S/2017/799 و A/72/582–S/2017/800 و A/72/583–S/2017/816 و A/72/584–S/2017/817 و A/72/585–S/2017/818 و A/72/586– S/2017/819 و A/72/587–S/2017/852 و A/C.3/72/11 و A/72/588–S/2017/873 و A/C.3/72/14 و A/C.3/72/16)

١ - **السيد الحسن** (موريتانيا): قال إن دستور موريتانيا يضمن المساواة بين جميع المواطنين، وهي طرف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ أن صدّقت موريتانيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠١ وهي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا، كما أنشأت، بعد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في ٢٠١٢، اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وفقا لما ينص عليه الصك. وعلاوة على ذلك، فقد أنشأت، في إطار تطبيق التعديل الدستوري لعام ٢٠١٢ الذي أصبح بموجبه الرق جريمة ضد الإنسانية، محاكم إقليمية خاصة لمكافحة الرق. وأضاف قائلا إن موريتانيا ترحب بزيارات المقررين الخاصين الذين يسعون إلى دراسة ما تحرزه من تقدم في مجال حقوق الإنسان. وتنفذ موريتانيا برامجا للرعاية الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر ضعفا، كما أنشأت مجلسا وطنيا للشباب من أجل ضمان مشاركة الشباب ومساهمته.

٢ - **السيد مينيلاو** (قبرص): قال إن تركيا لا تزال تستغل ممتلكات ١٢٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني صادرتها بصورة غير قانونية حارمة إياهم من حقهم في العودة إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، فقد تعمدت استعمار المناطق المحتلة، مغيرة بذلك الطابع الديمغرافي للجزيرة في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وأضاف قائلا إن الأشخاص المحاصرين تُنتهك باستمرار حقوقهم في التعليم وحرياتهم الدينية، بما في ذلك فرض الرقابة على الكتب المدرسية، والرفض التعسفي لتعيينات المدرسين من القبارصة اليونانيين، وتدنيس الكنائس والمقابر، وترهيب المصلّين، والرفض التعسفي لطلبات أداء الطقوس الدينية. ومما زاد الطين بلة أن تركيا فرضت ضرائب ابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو إجراء يمنع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من إيصال المعونة الإنسانية إلى القبارصة اليونانيين.

٣ - وتابع يقول إنه نظرا لأن أكثر من ثلثي رفات المفقودين البالغ عددهم ٢ ٠٠١ لا تزال مجهولة فإنه يتعين على تركيا أن تيسر الوصول دون قيود إلى جميع المناطق، والكشف عن أي معلومات مفيدة، بما في ذلك الأدلة على إزالة الرفات، والشروع في إجراء تحقيق فعال لتحديد مصير المفقودين ومكان وجودهم.

٤ - وأعرب عما يساور قبرص من قلق بالغ إزاء تأثير السياسات التركية الاستبدادية بشكل متزايد على حياة القبارصة في المناطق المحتلة بصورة غير قانونية. وقال إن قبرص التي عانت من الدمار والنهب المتفشّيين اللذين طالا تراثها الديني والثقافي ترحب ببدء نفاذ الاتفاقية الأوروبية بشأن الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية. وأوضح أن أي حل شامل وعادل ودائم للمشكلة القبرصية يتطلب احترام حقوق الإنسان لجميع القبارصة، بغض النظر عن الأصل الإثني أو الديني، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة دولة اتحادية تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥ - **السيد كريستودوليديس** (اليونان): قال إن اليونان عازمة على دعم وتعزيز عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها

للتجزئة وتعزيزها والدفاع عنها من خلال التعاون التام مع منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتصدي لأزمة المهاجرين/اللاجئين، قال إن اليونان ستواصل التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مع التأكيد على تقاسم الأعباء ومعالجة الأسباب الجذرية، وإنقاذ الأرواح قبل كل شيء. واعترافا منها بضرورة تعزيز حرية التعبير، فهي أحد المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار بشأن سلامة الصحفيين.

٦ - وتابع يقول إنه بعد مرور ثلاثة وأربعين عاما على الاحتلال غير القانوني لأكثر من ثلث أراضي قبرص، لا تزال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب قبرص تُنتهك. وتواصل تركيا منع نحو ٢٠٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني مشرد داخلياً من العودة إلى ديار أجدادهم، في حين أن بيعها غير القانوني لممتلكات القبارصة اليونانيين على نطاق واسع يفاقم المشكلة. وفي الوقت نفسه، وبسبب استعمارها لقبرص المحتلة، فهي تغير الطابع الديمغرافي للمنطقة، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف. وعلاوة على ذلك، فقد فرضت مؤخرا ضريبة على المعونة الإنسانية الموجهة إلى القبارصة اليونانيين المحاصرين. وأضاف قائلا إن اليونان تعلق أهمية خاصة على مسألة الأشخاص المفقودين، وبعضهم رعايا يونانيون، وتعرب عن قلقها البالغ من انتشار أعمال النهب وتدمير التراث الثقافي المسيحي واليوناني في المنطقة المحتلة. وهي تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة لقضية قبرص، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه.

٧ - **السيدة الفصّام** (الكويت): قالت إن جميع المواطنين متساوون بموجب الدستور الكويتي، وإن بلدها يسهر على حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا. وهو طرف في الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين الأوليين، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشارك الكويت أيضا في المحافل الدولية، وتقدم تبرعات إلى برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها. أما على الصعيدين الوطني والمحلي، فإن قوانينها المتعلقة بحقوق الإنسان تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقوق الأسرة، وقد أنشأت مؤسسات لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. وأضافت قائلة إن الكويت تعترف بحق المواطنين وغير المواطنين في التعليم المجاني والإلزامي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. وتدرس فيها حقوق الإنسان في مرحلة التعليم العالي.

٨ - وتابعت تقول إن الكويت تعلق أهمية خاصة على حماية حقوق المواطنين الوافدين من أكثر من ١٢٠ بلدا الذين يعيشون داخل حدودها. وقالت إن الكويت تدين بشدة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مصادرة وتدمير الممتلكات وتشريد آلاف الفلسطينيين واحتجازهم.

٩ - وزادت على ذلك قولها إن الكويت تتابع عن كثب حالة الروهينغيا الذين طردوا من ميانمار بالعنف الذي يعدّ جريمة ضد الإنسانية. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يوافق على الاستنتاجات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/72/382) ويشدد على أهمية تنفيذ التوصيات المتعلقة بانتهاكات حقوق الأقلية الروهينغيا.

١٠ - **السيد غريزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التزام الدول باحترام الحقوق المدنية والسياسية يجب أن يقترن بتصميمها على النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضح أن ذلك يعني في الممارسة العملية وضع قوانين لحماية الحياة البشرية بدءا من الحمل وحتى الوفاة الطبيعية وإنشاء مؤسسات تعمل على إعمال حق كل فرد في الغذاء والسكن والعمل والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، وحرية الدين، مع توفير الدعم الخاص للأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بهم. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان لا تزال على المحك، ولا تحظى بأي اهتمام وتُنتهك لأسباب تتعلق بتحقيق الربح والمنافع السياسية ولأسباب أمنية. ولعل أكثر النتائج وضوحا ما نراه في الأزمة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون و المشردون قسرا. وعلى المجتمع الدولي ألا يترك المفاهيم الخاطئة المحيطة بالهجرة تُستخدم ذريعة للتملص من مسؤولياته عن ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وفي حين أنه يحقّ للدول أن تراقب حدودها، يجب عليها أن تقوم بذلك في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وفي مقابل ذلك، فمن واجب المهاجرين التقيد بقوانين البلدان المستقبلة وأنظمتها.

١١ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن حكومتها ترحب بتقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان (A/HRC/36/63)، الذي يعترف فيه بالتطورات الإيجابية، وكذلك بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٢٦ بشأن تقديم المساعدة التقنية

وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان، الذي يعترف بسياساته الإنسانية الجديدة التي تدعو إلى التعجيل بإيصال المساعدة الإنسانية وبدون عوائق.

١٢ - وتابعت تقول إنه نظرا إلى الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى القضاء وتعزيز النظام القضائي، فقد قام السودان بنشر المزيد من المدعين العامين والقضاة ورجال الشرطة، كما إنه يوفر بانتظام البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإبلاغ والتحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم. ولحماية حوالي مليوني لاجئ يعيشون في السودان، اعتمد هذا الأخير قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر، وانضم إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص. وقد وقّع أيضا على اتفاق لمدة ستة أشهر قابل للتجديد مع جنوب السودان لتمكين برنامج الأغذية العالمي من إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود.

١٣ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ترحب بتعيين المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية وتتقدم بالشكر للمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان على دوره في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية برفع الجزاءات. وأوضحت أن اتباع نهج شامل إزاء حقوق الإنسان ينبغي أن يشمل الإعفاء من الديون وهو ما من شأنه أن يسمح للبلدان النامية بتخصيص الموارد اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة التهريب والاتجار بالبشر، ومكافحة التطرف العنيف، وتحسين أوضاع المهاجرين واللاجئين. واختتمت قائلة إن السودان لا يزال ملتزما بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان ويرى أن الاستعراض الدوري الشامل يتيح منبرا مناسبا للحوار البناء. وأعربت عن رفضها لمفاهيم حقوق الإنسان القائمة على الثقافة غير المتفق عليها دوليا.

١٤ - **السيد تون** (ميانمار): قال إن ميانمار، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، تعارض الولايات الخاصة ببلدان بعينها. وأفاد أن حكومة بلده لا تزال ملتزمة ببناء اتحاد فيدرالي يسوده السلام والوئام والرخاء والديمقراطية. وقال إن ميانمار حققت بالفعل الكثير بدءا بتنفيذ استراتيجيات وطنية في مجالي الصحة والتعليم ووصولا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإرساء الأسس اللازمة للنمو. ولتعزيز الديمقراطية الشاملة، تعكف ميانمار على تعزيز الحوكمة، وإصلاح المؤسسات العامة، وتحسين الإطار التشريعي. وقد أعربت عن التزامها القوي بحقوق الإنسان من خلال التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهي ملتزمة بتوسيع نطاق الحريات وتعزيز ثقافة التعايش السلمي بين جميع الأديان.

١٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة في ولاية راخين، وإنها تأخذ المسألة على محمل الجدّ. ثم إنها تصرفت على وجه السرعة من أجل إعادة العائدين إلى وطنهم وتقديم المساعدة الإنسانية إليهم، وإعادة توطين كافة جماعات المشردين وإعادة تأهيلهم وإرساء السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وهي تعمل مع بنغلاديش على ضمان عودة المشردين عودة طوعية وآمنة وكريمة على أساس اتفاق ١٩٩٣ المبرم بين البلدين، بما في ذلك عن طريق توقيع مذكرتي تفاهم. وفي ضوء ذلك، فإن موقفها في المحافل الدولية محل دهشة كبيرة. وعلاوة على ذلك، وكما أقرّ بذلك السفير البريطاني لدى ميانمار في عام ١٩٧٥، فمن حق ميانمار طرد البنغاليين المتسللين في راخين. ومن ثمة فهو يطلب تفهم المجتمع الدولي ودعمه المتواصل من أجل نجاح الجهود التي تبذلها ميانمار في سبيل التوصل إلى حل مستدام في ولاية راخين، ولبناء مجتمع سلمي ومزدهر وديمقراطي.

١٦ - **السيدة ليو كسياوكسياو** (الصين): قالت إن على المجتمع الدولي أن يحل مشكلة الفقر المستعصية، ويوقف موجة كراهية الأجانب والتعصب المتفاقمة ويتوقف عن تسييس حقوق الإنسان. وحتى تقضي الأمم المتحدة على الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، ينبغي لها أن تضاعف جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب. وأعربت عن تأييد الصين لتركيز الأمم المتحدة على مسألة القضاء على الفقر، التي قالت إنها تأمل في أن يصحح ذلك التوازن بين فئتي حقوق الإنسان، وإنها تشجع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لمساعدة الفئات الضعيفة ومكافحة التمييز وكره الأجانب والتعصب.

١٧ - وأضافت قائلة إن الصين ترسم طريقها نحو التنمية القائمة على حقوق الإنسان ذات الخصائص الصينية. فقد وفرت سبل كسب العيش الأساسية لما يزيد عن ١،٣ بليون شخص، وخفضت عدد الفقراء بما قدره ٨٠٠ مليون فقير، ووفرت مواطن الشغل لـ ٧٧٠ مليون شخص، وأرست التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، وأنشأت شبكة أمان اجتماعي واسعة. وهي تحرز كذلك تقدما في مجال الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان امام القضاء.

١٨ - وأردفت تقول إن الصين تعمل، انطلاقا من مبادئ المساواة، والثقة المتبادلة، والتعلُّم المتبادل، وإشراك الجميع، على بناء نظام لحقوق الإنسان عادل ورشيد ومساعدة البلدان الأخرى على الحد من الفقر وتحسين سبل العيش. وأعربت عن استعداد الصين للانضمام إلى جميع الدول من أجل المعالجة السليمة لقضايا حقوق الإنسان الدولية، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

١٩ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال إن حكومته قد برهنت من خلال دعوتها بعثة رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا، على اعتقادها الراسخ في التعاون والشفافية، وإنها ترحب بالتقرير الذي يُلخص الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبها الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم (A/HRC/36/CRP.3). وأضاف قائلا إنه ينبغي السماح لبعثة الأمم المتحدة وغيرها من بعثات الرصد بحرية الوصول إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا من أجل رصد إنفاذ سلطات الاحتلال للقانون الأوكراني وامتثالها لأحكامه، كما يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لضمان إطلاق سراح المواطنين الأوكرانيين المحتجزين بصورة غير قانونية.

٢٠ - وأعرب عن قلق أوكرانيا البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، بما في ذلك التشريعات التقييدية الجديدة، والرقابة، والقيود المفروضة على حرية التجمع، وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وانتهاك حقوق الطوائف الدينية، والأقليات القومية والأقليات الجنسية. وأعرب عن القلق بوجه خاص إزاء استخدام وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الدولة لنشر الكراهية والعداوة. ووفقا لما ذكرته منظمة رصد حقوق الإنسان، فإن الدولة الروسية أصبحت دولة قمعية أكثر من أي وقت مضى في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية. وكرر تأكيد وفد بلده نداءه الموجه إلى المجتمع الدولي لمواصلة الضغط على الاتحاد الروسي من أجل احترام حقوق الإنسان والإفراج عن جميع السجناء السياسيين فورا.

٢١ - **السيدة إيفانوفيتش** (صربيا): قالت إن صربيا بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق والثقافات والأديان، ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز وحماية حقوق الأقليات القومية. وذكرت أن أكبر مصدر قلق بالنسبة لها هي حالة الصرب في مقاطعتي كوسوفو وميتوهيا، الذين لا يزالون يعانون انتهاكات حقوقهم في الأمن والملكية والتعليم باللغة والحروف الصربية، وانتهاك حريتهم في التنقل وحرية الدين. وعلى الرغم من أن صربيا قد حاولت التفاوض، فإن كوسوفو، لم تبادلها النوايا الحسنة الضرورية، لا سيما في الآونة الأخيرة، ولا يزال من المستحيل كفالة العودة الآمنة والحرة لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا. وأعربت أيضا عن قلق بلدها المتزايد إزاء تفاقم النزعة المناهضة للصرب في البلدان المجاورة.

٢٢ - وتابعت تقول إن صربيا التي تحظى بالفعل قوانينها المتعلقة بالأقليات بالاستحسان، ستواصل بذل جهودها من أجل تعزيز حقوق جميع الأقليات، وتوطيد احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأفادت أنها تفي بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وأنها قد دعت المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب لزيارة البلد في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بالإضافة إلى توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة. واختتمت قائلة إن الخبراء الصرب يشاركون في أعمال هيئات كثيرة منشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

٢٣ - **السيد دزونزي** (ملاوي): قال إن بلده يحكمها دستور يكفل حماية قوية لحقوق الإنسان وإنه قد صدّق على معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي صدّق عليها في الآونة الأخيرة. وأضاف قائلا إن ملاوي ملتزمة باستعراض الأمم المتحدة الدوري الشامل وإجراءات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتقديم التقارير لغرض رصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. وقد اعتمدت في شباط/فبراير قانونا جديدا بشأن الوصول إلى المعلومات ستتولى تنفيذه فرقة عمل خاصة، وذلك لتعزيز الإطار القانوني للحقوق المدنية والسياسية. وأردف قائلا إن ملاوي تعتبر أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متساوية في الأهمية، وإنها تسعى إلى تحسين رفاه مواطنيها اجتماعيا واقتصاديا. وعلى سبيل المثال، ففيما يتعلق بالحق في الغذاء، تقدم ملاوي المساعدة الغذائية الإنسانية بالتعاون مع الشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة وتعمل في الوقت نفسه على التخفيف من حدّة آثار تغير المناخ على الزراعة. وهي لا تزال ملتزمة بتعزيز أمن حيازة الأراضي والحصول على الأراضي، كما تعمل على تحسين فرص الحصول على السكن اللائق وميسور التكلفة من خلال برنامج لدعم السكن.

٢٤ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع على قدم المساواة. وأضاف قائلا إنها تشدد على المشاركة المدنية، وتقديم الدعم للفئات

الأكثر ضعفا والقضاء على الفقر مسترشدة في ذلك بخطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان. وأفاد أن المجتمع الدولي قد اعترف على نطاق واسع بسجلها الإيجابي في مجال حقوق الإنسان من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل وإعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، كما اعترفت بذلك منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفضلا عن ذلك فهي تحتل مرتبة عالية من حيث المساواة في الدخل والتنمية البشرية.

٢٥ - وتابع يقول إن بلده يخصص ثلاثة ارباع الميزانية الوطنية لبرامج الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك برامج الإدماج الناجحة، ويحصل تسعة من كل عشرة أشخاص مؤهلين على معاشات الضمان الاجتماعي. وقال إن بلده يطبق نظام الديمقراطية التشاركية ونظم ٢٢ عملية انتخابية في غضون ١٨ عاما. ويشارك الفنزويليون في عملية صنع القرارات الحكومية على جميع المستويات من خلال العديد من الآليات، بما في ذلك المجالس البلدية والمجالس القطاعية.

٢٦ - وذكر أن حكومته ترى أن مسألة حقوق الإنسان ينبغي معالجتها بصورة بناءة على أساس مبادئ الموضوعية والحياد، وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وأوضح أن التدابير القسرية الانفرادية مثل التدابير المفروضة على بلده تقوض التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الدول.

٢٧ - **السيدة ليون موريو** (كوستاريكا): قالت إنه عندما تحظى حقوق الإنسان وسيادة القانون بالاحترام تتحسن ظروف المعيشة، أما عندما تُنتهك حقوق الإنسان فينشأ عن ذلك ضرر اجتماعي يعوق التنمية المستدامة. وأوضحت أن مهمة تعزيز العلاقة المترابطة بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان لا تقع على عاتق الدولة فحسب، بل هي أيضا مهمة المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمجتمع ككل.

٢٨ - وقالت إن حكومة بلدها تشدد على حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية والمشاركة المدنية في سياساتها الوطنية، وهي تعتبر أبعاد حقوق الإنسان أساسية في كل مرحلة من مراحل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهي تولي اهتماما خاصا للفئات الأكثر ضعفا، الذين ينبغي الاستماع إليهم وتمكينهم من التعبير عن احتياجاتهم وشواغلهم وأخذها في الاعتبار في البرامج والسياسات التي تمسهم.

٢٩ - وأضافت قائلة إنه لا بد من عكس اتجاه التدهور في مجال احترام حقوق الإنسان، الذي يتجلى في عدم احترام القانون الإنساني الدولي في حالات النزاع المسلح، وعدم التقيد بالتزامات الحماية بموجب قانون اللاجئين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للأقليات والفئات الأخرى. وعلى الصعيد الدولي، فإن ذلك يعني تحسين الوقاية وآليات المساءلة وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان. أما على الصعيد الوطني، فإن ذلك يعني وجود مؤسسات مستقلة تعنى بحقوق الإنسان تملك السلطة الكافية لإنفاذ المعايير الدولية، وتمتثل آليات حقوق الإنسان مثل الاستعراض الدوري الشامل، وتتعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. واختتمت قائلة إن الوقت قد حان للسير إلى الأمام وليس إلى الوراء، وترك الشواغل السياسية القصيرة الأجل جانبا، حتى لا نخِلّ بوعدنا بأن ”لا يتكرر ذلك أبدا“.

٣٠ - **السيدة موكاسا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن الهدف الأساسي للدولة بموجب الدستور التنزاني هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبناء على ذلك، اتخذت تنزانيا مبادرات هامة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على الصكوك الإقليمية والدولية، وإلغاء القوانين غير الدستورية، وإنشاء مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

٣١ - وأردفت تقول إن بلدها يعلّق أهمية كبرى على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المصابين بالمهق. وبفضل الأولوية التي صار يحظى بها التحقيق في قضايا العنف ضد الأشخاص المصابين بالمهق ومحاكمة مرتكبيه، وإنشاء أفرقة عمل خاصة، انخفض عدد حالات القتل هذه منذ عام ٢٠١٥. وزادت على ذلك قولها إن تعزيز التعليم الشامل للجميع وتوفير الأجهزة المساعدة للأطفال ذوي الإعاقة، بمن فيهم المصابون بالمهق، قد أثمر زيادة كبيرة في معدل التحاقهم بالمدارس. ولمعالجة المشاكل الصحية المتعددة للأشخاص المصابين بالمهق، رصدت تنزانيا موارد إضافية لشراء الأدوية والمعدات وإنشاء مرافق جديدة للرعاية الصحية. ووفرت كذلك التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص المصابون بالمهق، وأصدرت تعليماتها إلى الحكومات المحلية بتخصيص قطع أرض لهم ليمارسوا الأنشطة المدرة للدخل.

٣٢ - **السيد تشانغ** (سنغافورة): قال إن حكومته ترى أن من الضروري تأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها من أجل إعمال حقوق الإنسان له. وأردف قائلا إن سنغافورة يعيش فيها

طوائف عرقية ودينية متعددة جنبا إلى جنب في سلام، وذلك بفضل خياراتها المدروسة. وجميع المواطنين متساوون أمام القانون، والتعابير التي تنم عن العنصرية أو التعصب الديني أو التطرف غير مسموح بها. وأوضح أن الحق في حرية التعبير لا يتحقق من دون مسؤوليات مقابلة، ولدى سكان سنغافورة فهم مشترك بأن حقوق الفرد يجب أن تكون متوازنة مع حقوق المجتمع. وقد أسفر النهج الذي تتبعه سنغافورة عن تحقيق فوائد ملموسة للجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا. وبالفعل، فقد احتلت سنغافورة في عام ٢٠١٦ المرتبة الخامسة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرتبة التاسعة في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية.

٣٣ - واستدرك قائلا إن سنغافورة تدرك أن النهج الذي تتبعه في مجال حقوق الإنسان قد لا يصلح للآخرين. وعلى أي حال، فإن فرض تصور عالمي على البلدان الأخرى دون الخضوع للمساءلة أمام مواطنيها ربما يعتبر غرسا لبذور الشقاق. ولعله يكون من الأفضل العمل على التوصل إلى تفاهم بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال المشاركة البناءة في جو يسوده الاحترام المتبادل.

٣٤ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن بلده كان خلال السنوات الست الماضية موضوع ولاية صادرة بخصوص بلد بعينه انطلاقا من دوافع سياسية بقصد تشويه صورته وعزله، ووقف عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه، وتقويض أسس مشاركته الدولية المتزايدة. وأضاف قائلا إن البلدين اللذين يقفان وراء القرار السنوي هما إثيوبيا وجيبوتي، اللتان تريدان الانتقام من إريتريا؛ فإثيوبيا لا تزال تحتل الأراضي السيادية الإريترية وقد مضى ١٥ عاما على قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وعلاوة على ذلك، فهذان البلدان لهما سجلات مروعة في مجال حقوق الإنسان. فأحدهما تحكمه أقلية عرقية تقابل المطالب المشروعة لمواطنيه بالقوة والقتل الجماعي والسجن، وقد رفضت الطلبات العديدة المقدمة من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان للسماح بإجراء تحقيق مستقل. أما الآخر، الذي تحكمه أسرة، فإنه يفرض قيودا على الحريات الأساسية لمواطنيه، ولا يتوانى في إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين إذا ما تكلموا. ولذلك ينبغي ألا يسمح المجتمع الدولي بالانتقاص من قيمة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باستدراجها في النزاعات الإقليمية.

٣٥ - واختتم قائلا إن إريتريا شأنها شأن أي بلد آخر، تواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان. وهي تعمل على تسريع وتيرة التنمية وتوطيد سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الوطنية، وقد أحرزت تقدما كبيرا في عدد من المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة.

٣٦ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إنه ينبغي معاملة الحقوق الثقافية على قدم المساواة مع سائر حقوق الإنسان. وأعرب عن قلق حكومة بلده البالغ إزاء تأثير النزاع المسلح على الحقوق الثقافية للناس في جميع أنحاء العالم. وذكر أن التراث الثقافي قد دُمِّر ونُهب عمدا في كل من أرمينيا والأراضي الأذربيجانية المحتلة، وأن الاحتلال الأرميني ما زال يمنع اللاجئين والمشردين داخليا من الأذربيجانيين من زيارة قبور ذويهم والصلاة في وطنهم. وقال إن حكومة بلده يساورها أيضا القلق إزاء تصاعد العنف ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الختام، قال إن من الضروري تهيئة ظروف مواتية للمدافعين عن البيئة.

٣٧ - **السيدة أوزجيري** (تركيا): قالت إن حكومة بلدها لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء تزايد النزعة القومية المعادية للأجانب والسامية وكره الإسلام في جميع أنحاء أوروبا، فضلا عن انتشار الخطاب اليميني المتطرف ومعاداة اللاجئين، والعنف في البلدان الغربية. ودعت إلى وضع حد للإفلات من العقاب واستعادة المساءلة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، إلى جانب التغير السياسي الذي يرغب فيه الشعب السوري. وتابعت تقول إنه نظرا بوجه خاص لتفاقم المأساة الإنسانية في ميانمار، فإنها تشجع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل استنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

٣٨ - وأضافت قائلة إن الدستور التركي يكفل حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وعلى الرغم من التدابير الأمنية التي يلزم اتخاذها للتصدي للتهديدات الإرهابية الخطيرة، فإن حكومة بلدها تعلق أهمية قصوى على الحفاظ على الطابع التعددي للمجتمع المدني التركي والإعلام وحماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى إثر المحاولة الانقلابية التي قامت بها منظمة فتح الله الإرهابية، تصرفت الحكومة بما يتفق تماما مع القانون التركي والتزاماتها الدولية. وقامت بإجراء التحقيقات وفقا للأصول القانونية، وأتاحت سبل الانتصاف القانونية. وأعربت عن أسفها لأن البلدان التي انتقدت تصرف حكومتها، والتي تدعي مناصرة الديمقراطية، قد أبت أن تؤيد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في تركيا.

٣٩ - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن الدستور المغربي لعام ٢٠١١ ينص على ضمانات صريحة للحقوق السياسية والاقتصادية

والاجتماعية المعترف بها عالميا. وهو يكرس كذلك مبدأ المساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، أنشأ المغرب في عام ٢٠١٣، مركز امتياز للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وأنشأ في عام ٢٠١٤، لجنة المساواة المشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة. ولحماية وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة الأخرى، اعتمد المغرب سياسات مثل الاستراتيجية الوطنية للشباب، وسياسة حماية الطفل، وسياسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسياسة الهجرة واللجوء، مما أدى بالفعل إلى تسوية أوضاع ٢٥ ٠٠٠ شخص لا يحملون وثائق هوية. واردفت تقول إن القانون الدولي له الأسبقية على القانون المحلي في المغرب، وإن المملكة المغربية تبذل ما في وسعها من جهد لمواءمة تشريعاتها الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٤٠ - **السيد الحكيم** (العراق): قال إن من المهم للغاية التركيز على احتياجات الأفراد وشواغلهم عند وضع الآليات والصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات وتعزيزها. وأوضح أنه في الوقت الذي أخذت فيه أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في الظهور، وتُفرض المزيد من القيود على حريات الأفراد، وتُبذل المزيد من المحاولات المتكررة لتقويض الكرامة الإنسانية، أصبحت هذه الآليات والصكوك أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٤١ - وزاد على ذلك قوله إن العراق يدين بشدة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين أو اللغة أو العقيدة أو المركز الاجتماعي، وإنه يعتقد أن القضاء على جميع أشكال التمييز يجب أن يظل هو المبدأ الموجه لجميع المجتمعات الساعية إلى تعزيز كرامة الإنسان والمضي قدما. وفي هذا الصدد، فإن أهداف التنمية المستدامة توفر أساسا لتعزيز حقوق الأفراد وحمايتها، بما في ذلك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويمكنها كذلك أن تيسر الجهود التي تبذلها المجتمعات من أجل مكافحة جميع أنواع التمييز.

٤٢ - وقد كان للهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عواقب بعيدة الأثر على العراق وعلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع، ليس فقط لأن تلك المنظمة الإرهابية قد قتلت الكثيرين ودمرت الكثير، ولكن أيضا لأنها قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. وللتصدي للتهديد الناشئ عن تنظيم الدولة الإسلامية والنهوض بحقوق الإنسان، فقد قامت حكومة العراق بوضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب من خلال التنمية. وأضاف قائلا إن العراق يدرك جيدا أن شعوب المنطقة لديها العديد من الشواغل المشتركة، وهو يعتقد أن معالجة هذه الشواغل ، تتطلب، أولا وقبل كل شيء، حفز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. فالتنمية الاقتصادية الشاملة هي، فضلا عن ذلك، السبيل الفعال الوحيد الذي يمكن للدول أن تكافح به التطرف. وقال إن العراق يؤكد أيضا أن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالعدالة والأمن والسلام والرخاء على المدى البعيد ما لم تتحقق المصالحة بين مجتمعات الشرق الأوسط.

٤٣ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مسألة شاملة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأوضح أن السلام والأمن والتنمية يستحيل تحقيقها بدون توفير حياة كريمة للجميع، ولكنه على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز آليات حقوق الإنسان، لم تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من منع الحالات غير المقبولة الضارة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن المكسيك ليست في منأى عن اللوم، فهي أحد البلدان الأكثر انفتاحا على التدقيق الدولي والتعاون مع كيانات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية، وهي تعتبر أن من واجب كل دولة أن تحترم حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في جميع الأوقات، حتى أثناء النزاعات أو حالات الطوارئ.

٤٤ - وأعرب عن قلق المكسيك إزاء خطاب العنصرية والنزعة القومية المتطرفة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم. فبدلا من بناء الجدران، يجب أن تسعى الدول جاهدة إلى وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية يحمي حقوق المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وذي منظور جنساني شامل، ويستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالإرهاب، قال إن من الأهمية بمكان ضمان احترام عمليات مكافحة الإرهاب لحقوق الإنسان وعدم استخدامها لإسكات المعارضة السياسية. وأكد أن الإصلاحات التي تشمل أنشطة الأمانة العامة في مجال مكافحة الإرهاب ينبغي أن تولي حقوق الإنسان الاعتبار الأساسي في جميع ما يُتخذ من إجراءات.

٤٦ - **السيدة فلوريس** (هندوراس): قالت إن حكومتها ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا لدستور هندوراس. وأفادت أن حكومة بلدها تسعى إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان هندوراس حتى لا يضطروا إلى الهجرة، كما أنها اتخذت خطوات لدعم ومساعدة المهاجرين وأسرهم. فعلى سبيل المثال، أنشأت هندوراس آلية للتواصل

مع منظمات حقوق الإنسان، ووقّعت على اتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز إقرار مشروع قانون بشأن اللاجئين معروض حاليا على الكونغرس. وأضافت قائلة إنها أطلقت عددا من المبادرات لمساعدة المهاجرين من هندوراس في البلدان المتلقية، وهي بصدد تنفيذ سياسات لتسهيل إعادة إدماج المهاجرين العائدين. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، مع المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنقيح خطة التحالف من أجل الرخاء.

٤٧ - وكررت تأكيد التزام هندوراس بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، فضلا عن دعمها لاعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأوضحت أن الدول الأعضاء ينبغي ألا تعمل من أجل تحقيق هدف وقف الهجرة، التي هي حق أساسي، بل ينبغي أن تعمل من أجل القضاء على أسباب الهجرة القسرية وغير القانونية.

٤٨ - **السيد لوكسين** (الفلبين): قال إن الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة تنعكس في الرؤية الطموحة ٢٠٤٠ (Ambisyon Natin) التي وضعتها حكومته وفي خطتها الإنمائية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٢. وذكر أن حكومة بلده تراعي الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الأكثر ضعفا، كما أنها ستتابع العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن الشعب الفلبيني ضد جميع التهديدات من الدول والعناصر الإجرامية. وأردف قائلا إن اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان تقوم بتنسيق سياسة حقوق الإنسان، وهي تعكف حاليا على صياغة خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان لفترة الخمس سنوات المقبلة. هذا وتحقق الفلبين في جميع الادعاءات ذات المصداقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتعمل على ضمان مساءلة الجناة. وقد ناقشت خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث في أيار/مايو ٢٠١٧، قضايا حقوق الإنسان بطريقة شفافة مبدية رغبتها في معالجة الشواغل. وقال إنها لا تنظر إلى مشاركتها في عملية الاستعراض من زاوية الامتثال فقط وإنما تراها مساهمة في استمرار أهمية مجلس حقوق الإنسان.

٤٩ - **السيد شافر** (المراقب عن منظمة فرسان مالطة المستقلة): قال إن تزايد استهداف المدنيين في حالات النزاع يساهم في تشرد البشر، ونقص الأغذية وأزمات إنسانية أخرى. وذكر أن منظمة فرسان مالطة المستقلة التي تعمل في ١٢٠ بلدا، ما فتئت توفر الإغاثة الإنسانية على مدى ٩٠٠ سنة. وقد تمكنت المنظمة بفضل حيادها وخبرتها الطويلة، من التدخل بسرعة ومهنية في ظل ظروف صعبة من أجل تقديم المعونة في حالات الطوارئ، وتنفيذ برامج طبية واجتماعية لفائدة اللاجئين والمشردين.

٥٠ - **السيدة كوفاكس** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إن عدد السكان الذي يعانون من نقص التغذية المزمن قد قفز، بعد انخفاض استمر ١٠ سنوات، من ٧٧٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦، وإن ذلك يعزى أساسا إلى ازدياد عدد النزاعات وكذلك إلى تغير المناخ. وأردفت تقول إن المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحق في الغذاء تتضمن التوصية، في جملة أمور، بأن تتبع سياسات المعونة الغذائية نهجا قائما على حقوق الإنسان، وتأخذ في الاعتبار الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة الأمن الغذائي وتتجنب تعطيل القدرات والثقافات المحلية. وعلى مر السنين، عملت منظمة الأغذية والزراعة نفسها بصورة مباشرة مع عدد من الدول في مرحلة ما بعد النزاع من أجل إعمال الحق في الغذاء. وتعمل المنظمة أيضا في شراكة مع الاتحاد الأوروبي لمساعدة ٣٣ بلدا على تعزيز السياسات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية. وكان من بين تلك البلدان ١٥ بلدا متضررا بالنزاع.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥١ - **السيدة أوزجيري** (تركيا): قالت إن بيان ممثل اليونان قد تضمن تفسيراً انتقائياً أُحادي الجانب للتاريخ وتعمد حذف حقائق معينة. وأوضحت أن القبارصة الأتراك قد أُجبروا في عام ١٩٦٣، على الخروج من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية، كما ارتُكبت في حقهم فظائع مدعومة بالوثائق. وفي وقت لاحق، في عام ١٩٦٤، نشرت الأمم المتحدة قوة حفظ السلام في قبرص. وعلى مدى السنوات العشر التالية، شُرِّد ٠٠٠ ١٨٠ قبرصي تركي وجُمِّعوا في جيوب متناثرة، وفي عام ١٩٧٤، حرضت اليونان على انقلاب في محاولة لضم الجزيرة. وقد تصرفت تركيا في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بوصفها دولة ضامنة، وتدخلت لحماية القبارصة الأتراك ومنع ضم الجزيرة.

٥٢ - وتابعت تقول إن السلطات القبرصية التركية قد تحلّت بالإرادة السياسية خلال عدة جولات من المفاوضات التي أدت إلى وضع خطة الأمم المتحدة للتسوية الشاملة، التي وافق عليها القبارصة الأتراك بأغلبية ساحقة، وكذلك خلال آخر المحادثات التي انتهت

دون التوصل إلى اتفاق. ونتيجة لذلك، لا يزال القبارصة الأتراك يعانون من حالة عزلة غير مقبولة، التي يتعين على الدول الأعضاء إنهاؤها من خلال إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقات تجارية مباشرة دون مزيد من التأخير.

٥٣ - وأفادت بأن السلطات القبرصية التركية تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة سير عمل لجنة المفقودين دون أية عراقيل. وقد فُقد المئات من القبارصة الأتراك في بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وباتت المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية تقوض العمل الممتاز الذي تضطلع به تلك اللجنة.

٥٤ - ومضت تقول إن لجنة الممتلكات غير المنقولة، التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ما فتئت توفر سبل الانتصاف للقبارصة اليونانيين في شمال قبرص منذ عام ٢٠٠٥، ومنذ فتح نقطة للعبور في عام ٢٠٠٣، صار القبارصة اليونانيون يعبرون بسهولة إلى جنوب قبرص. وعلاوة على ذلك فقد قام القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بإنشاء لجنة فنية مشتركة لمعالجة قضايا التراث الثقافي، نفذت العديد من المشاريع الهامة المتعلقة بمواقع موجودة في شطري الجزيرة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالضريبة الجديدة، فإن الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين في شمال قبرص صارت في نفس مستوى الأحوال المعيشية للقبارصة الأتراك. وفضلا عن ذلك، فإن القبارصة اليونانيين لهم حرية السفر في جميع أنحاء الجزيرة، وبإمكانهم الوصول بسهولة إلى إمدادات المعونة في الأسواق المحلية. ولا تزال المعونة الطبية غير خاضعة للضريبة. والواقع أن السلطات القبرصية التركية لها ولاية ضريبية حصرية في شمال قبرص.

٥٦ - أما المزاعم التي لا أساس لها التي أدلى بها وفد آخر فسوف يرد عليها نظيره القبرصي التركي الذي لا يمكن للأسف سماع صوته في هذا المحفل.

٥٧ - **السيدة ميخائيليدو** (قبرص): أعربت عن أسف قبرص لإصرار تركيا على تجاهل المجتمع الدولي وانتهاك العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من خلال الإشارة إلى ما يسمى السلطات في الجزء المحتل من قبرص. وذكّرت الوفد التركي بأن المنطقة المشار إليها هي نتاج الاحتلال التركي غير المشروع لجزء من جمهورية قبرص منذ ما يزيد عن ٤٣ عاما. وقالت إن الوقت قد حان لكي تضع تركيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، حدا لهذا الوضع الشاذ بمواءمة موقفها مع الشرعية وقرارات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي أثارها ممثل تركيا، ذكرت أن مواقف وفدها قد تم الإعراب عنها في البيان الأولي.

٥٨- السيدة شليتشكوفا (الاتحاد الروسي): قالت إنه من المؤسف أن وفد أوكرانيا قد أثار مسألة تتعلق بمركز إقليم في إطار بند من جدول الأعمال لا صلة له بالموضوع، لا لشيء وإنما للدعاية لبرنامجه السياسي الخاص به. وذكّرت اللجنة بأن شعب القرم قد انضم إلى الاتحاد الروسي في إطار ممارسة حقه في تقرير المصير، بما يتوافق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

٥٩ - **السيدة مطر** (البحرين): قالت، في معرض ردها على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجلسة الخامسة والثلاثين، إن دستور البحرين وتشريعاتها تكفل التمتع الكامل وغير المشروط بالحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، باستثناء ما هو منصوص عليه في الدستور وفي الصكوك الوطنية والدولية التي تحظر التحريض على الطائفية أو الكراهية الدينية أو المذهبية أو العنصرية، أو الأعمال التي تهدد الأمن القومي أو النظام العام، وتقوض حقوق الآخرين أو تمس من سمعتهم أو تنال من كرامتهم، أو تتنافى مع الآداب العامة أو معايير حقوق الإنسان. وأردفت تقول إن البحرين تكفل أيضا الحقوق المدنية والسياسية، وبذلك فهي تسمح لجميع قطاعات المجتمع البحريني بالمشاركة الكاملة في تنمية البلد والمساهمة إيجابيا فيها. وجميع الادعاءات القائلة بفرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات هي ادعاءات عارية تماما عن الصحة.

٦٠ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال في معرض رده على التعليقات التي أدلت بها ممثلة الاتحاد الروسي، إن كلا النقطتين الرئيسيتين اللتين أثارهما في بيانه السابق، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا ومدينة سيفاستوبول، وانتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي نفسه، متسقتان مع بند جدول الأعمال.

٦١ - وأكد أنه على الرغم من وجود جماعات إثنية مختلفة تعيش في إقليم القرم المحتل مؤقتا، لم يحدث أبدا أن وُجد شعب قرم بهذه

الصـــفة، وبالتالي ليس هناك شـــعب يمكن أن يُمارس حقه في تقرير المصير.

٦٢ - وعلى الرغم من أن الاتحاد الروســـي قد طلب مرارا وتكرارا إلى الدول الأخرى الامتثال للقانون الدولي، فقد انتهك المئات من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك مذكرة الضـــمانات الأمنية المتعلقة بانضـــمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية (مذكرة بودابست)، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروســـي. ولذلك فمن الصـــعب الدخول في اتفاقات مع الاتحاد الروسي لأن كلمته لا قيمة لها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:١٠.